إمكانية حل مشكلة اللاجئين خارج إطار حق العودة*

ليس من قضية دوليهة استهلكت من الجهود السياسية والفكرية والعسكرية مثل القضية الفلسطينية، وفي صلب هذه القضية تقع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وبخلاف ما جرى عليه العمل في الساحة الدولية من أن ضحايا النزاعات المسلحة تتقرر عودتهم إلى ديارهم- ويعودن فعلا- إلاّ اللاجئين الفلسطينيين، والسبب الموضوعي الأوحد لهذا المنع من العودة هو قيام دولة اليهود على انقاض ممتلكاتهم وأراضيهم.

ولذلك ليس صدفه أو فذلكة سياسية من صانعي القرار في إسرائيل أن يشترطوا الآن- وفي هذه المرحله من الانحطاط الفلسطيني والعربي، وانهيار النظام الدولي- من أن أية تسويه سياسيه مشروطه بالاعتراف بأن الدوله هي دولة اليهود.

إن مثل هذا الاعتراف يصبّ في صلب القضية الفلسطينية ويؤدي إلى تفتيتها، لأنه يعني الإقرار من الفلسطيني بالحق في طرده ونفيه، بل والاعتذار عما بدر منه من مناكفات في العقود الستة الأخيرة. وعليه أن يبحث عن موطن جديد ووطن جديد، ويبدأ مرحلة جديده خارج أرضه. فما هي

* **د. أنيس قاسم**، أستاذ قانون دولي ومحام دولي/ الأردن

إمكانية ذلك؟

إن مَواطن اللجوء الرئيسة هي الأردن وسوريا ولبنان، وعلى نحو أقل مصر والعراق. ولنأخذ تجارب اللاجئين الفلسطينيين مع الدول المضيفه مؤشرا لما يمكن أن يكون عليه الحال فيما لو أصبحت أماكن اللجوء هي المواطن الجديده.

الصفة المميزة لجميع الدول المضيفة هي أنها جميعاً دول نامية من حيث اقتصادياتها، ومنذ سنوات اللجوء الأولى كانت ذات اقتصاديات ناشئة رغم معدلات النمو والتطور الذي طرأ عليها، هذا العنصر الأول، أما الثاني فهو إنه- خلال عقود اللجوء- نشأت أجيال في الدول المضيفة ذات كفايات مهنية تتزاحم في سوق العمل مع الكفايات الفلسطينية، ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية للخبرات الوطنية، بل وصدرت تشريعات وطنية تؤكد هذه الأولوية. وثالث العناصر أن دول اللجوء تقوم أساساً في اقتصادياتها على الزراعة، وهي المهنة الأكثر انتشاراً في أوساط اللاجئين منذ سنوات اللجوء الأولى، مما خلق منافسة شديدة في هذا السوق.

استقلّ القضاء اللبناني بخاصية واضحة، هي أن اللاجئين الفلسطينيين، في غالبيتهم العظمى، هم من المسلمين السنّة، ووجودهم أو قبولهم في المجتمع اللبناني سوف يخلّ بالتركيبة الطائفية. هذه العناصر وحدها كفيله بخلق مناخ طارد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين.

يضاف إلى هذه العناصر عوامل داخليه أخرى نشأت أو تطورت أو

استحدثت في المسار التاريخي للوجود الفلسطيني في دول اللجوء وغير دول اللجوء.

ففي الأردن، على سبيل المثال، وعند وجود قوات الجيش العربي في المناطق الفلسطينية أثناء تدخل الجيوش العربية في حرب فلسطين للعام ١٩٤٨/١٩٤٧م، قامت الحكومة الأردنية بتعديل قانون الجنسية الأردنية في ديسمبر ١٩٤٩م، وذلك لإكساء جميع الفلسطينيين، سواء في المناطق الفلسطينية التي كانت تخضع للحكم العسكري الأردني أو لمن لجأوا إلى الضفة الشرقية، بالجنسية الأردنية.

رغم ما قيل عن تلك الخطوة، إلاّ أنها كانت بادرة حميدة؛ إذ أعفت اللاجئين الفلسطينيين من مشقات البحث عن هوية، ووفرت عليهم مشاق السؤال في السفر والإقامة والحقوق المدنية الأخرى، بل أصبح الفلسطينيون أردنيين، لهم ما للأردنيين من حقوق وعليهم ما عليهم من التزامات، وصدر دستور العام ١٩٥٢م مؤكداً وحدة الضفتين وحق التمثيل في المجلس النيابي والجهاز التنفيذي وبقيّة أجهزة الدولة. ثمّ جاء قرار فك الارتباط في العام ١٩٨٨م، وصدرت تعليمات الحكومة الأردنية، دون نشرها رسميا، بتجريد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية إقامة عادية من الجنسية الأردنية.

وفي الوقت الذي كان الأردن فيه من أفضل الدول في مسألة سحب الجنسيه وإحاطتها بضمانات قانونيه صعبة التجاوز لدرجة ضرورة توشيح قرار سحب الجنسية بالإرادة الملكية السامية، أصبح بإمكان جهة الإدارة

المختصة سحب الجنسية من أردني. وأقفل باب القضاء في وجه الطعن في تلك التصرفات بمقولة إن سحب الجنسيه من مسائل السيادة التي لا يجوز للقضاء التعرض لها.

ولا زال الفلسطيني في حيرة من أمره: فقد منح الجنسية الأردنية في عام ١٩٤٩م دون طلب أو التماس، وسحبت منه في عام ١٩٨٨م دون طلب أو التماس.

وبصرف النظر عن قانونية هذا الاجراء أو ذاك أو دستوريته، وبصرف النظر عن معايير القانون الدولي في هذا المجال، إلا إن واقع الحال لا زال يثير سلسلة من التساؤلات التي لم تجد جواباً شافياً لها.

ولو توسعنا قليلاً في هذا المجال، فإننا نعلم أن الحكومة الأردنية أنفقت من المال ما يجاوز مائة مليون دينار، ومن الجهد والتخطيط ما يساوي ذلك وأكثر، لوضع خطة طموحة وذكية للعقد القادم، وأسمته مشروع الأجندة الوطنية. كان المشروع استشرافاً للمستقبل، وهو يدلل على اعتصام الحكومه بالمنهج العلمي في التخطيط والبرمجة. وبعد أن انتهى العمل في المشروع وضع على الرف بمقولات: إنه يجب تأجيلها إلى أن يتمّ حسم موضوع الوجود الفلسطيني في الأردن.

وكذلك أصبح واضحا أن مسائل قانون الانتخابات والتقسيمات الإدارية لا زالت تعاني من تشوّهات بسبب العامل الفلسطيني. وهذا مؤيد بدراسات وأبحاث لمؤسسات أردنية رفيعة المستوى.

وفي النتيجة، فإن الأردن لا زال يبرمج نفسه مرحلياً على ضوء الوجود الفلسطيني فيه، وإن الأردنيين من أصل فلسطيني على علم بهذه المرحليه ومصابون بعدم يقينية المستقبل في الأردن؟

أما في لبنان فإن الفلسطينيين يشعرون أن حياتهم فيها تحت كابوس مزعج للبنان ولهم. ونذكر، على سبيل المثال، أن أول بيان صدر بالاتهام في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري كان لفلسطيني اسمه أحمد أبو عدس، مما يدلل على استغلال وضع ذهني جاهز لإلصاق التهم بالفلسطيني.

وقبل ذلك كانت الكتائب اللبنانيه تقوم على عقيده ثابتة مؤداها تطهير لبنان من الأغراب، وعقدت اتفاقات مع الحكومات الإسرائيلية اعتباراً من بن غوريون إلى مناحيم بيغن وشارون، وكانت جرائم صبرا وشاتيلا علامات بارزه على طريق هذا التعاون.

إلاّ أنه حين بدأت معارك نهر البارد الأخيرة فإن أول ما بدأت به هو استغلال الشعور الشعبي العام، بأن هذه الجماعات السلفية هي جماعات فلسطينية، ثم انزاحت الأوهام والضلالات لكي يتم الكشف عن أن تنظيم القاعدة هو وراء ذلك.

لم يتعاف لبنان من المشاكل المدسوسة عليه، ولولا الوجوه النظيفة والحركات الوطنية اللبنانية لارتفع منسوب الاستعداء ضد الفلسطيني في لبنان إلى مستويات أعلى مما هي عليه الآن.

وتكفي الإشارة إلى أن الفلسطيني ممنوع من ممارسة ما يزيد على سبعين

مهنة. ليس هذا فحسب، بل إن الطبيب الفلسطيني أو المهندس الفلسطيني ممنوع من ممارسة مهنته حتى داخل مخيمات اللاجئين. ويمارس القضاءُ اللبناني لعبه ينقصها الذكاء ولكن يشحنها التحامل من أنه لا يحق لأجنبي ممارسة العمل إلاّ بتوفر شرط المعاملة بالمثل. وفي حالة غياب دولة فلسطينية تعامل اللبناني معاملة الفلسطيني في إقليمها، فإن الدولة اللبنانية لا تسمح للفلسطيني بممارسة العمل.

وعلى إثر عوامل خارجية تحريضية، وفي ظل ظروف الحرب الأهلية في لبنان، وبعد احتلال العراق للكويت وإخراجه عام ١٩٩١م انخفض عدد الفلسطينيين في الكويت من حوالي ٣٠٠ ألف فلسطيني إلى حوالي ٣٠-٤٠ ألفا حتى عام ٢٠٠٧م.

أما الوجود الفلسطيني في مصر، فإنه لا يذكر، إذ لم يزد عدد من لجأوا إليها أكثر من عشرة ألاف.

عومل اللاجئون الفلسطينيون في العهد الملكي معاملة جيدة، وازدادت أوضاعهم تحسناً في العهد الناصري؛ إذ صدرت تشريعات مصرية عاملت الفلسطيني معاملة المصري في عديد من المهن والأنشطة، ثم بدأ الانحدار في عهد الرئيس السادات وألغي عدد من التشريعات التي صدرت في العصر الناصري.

أما في العهد الحالي، فإن أوضاعهم أصبحت أقرب إلى أوضاعهم في لبنان، وجُرِّد الفلسطينيون- بأساليب قانونية- من أملاكهم الزراعية التي

طوروها أثناء الحقبة الناصرية، وأصبح لزاماً عليهم بيع ممتلكاتهم خلال خمسة أعوام، مما أدى إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً شديداً.

إن حالة الفلسطينيين في مصر جديرة بالاهتمام لأغراض هذه الدراسه، ذلك أنه على اتساع مصر وضخامة عدد سكانها إلا أنها لم تستطع أن تهضم بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين.

أما حالة الفلسطينيين في العراق، فهي تجيب فوراً على إمكانية حلّ مشكلة اللاجئين خارج نطاق حق العوده؛ فقد أثبتت التجربة أن أقلية فلسطينية لا تتجاوز خمسين ألفا، وسط شعب يجاوز عدده خمسة وعشرين مليونا في بلد نفطي، أصبح بالإمكان استهدافها وتجريمها وإعمال القتل والتنكيل بها من معظم الفئات المتصارعة في الساحة العراقية. و لم تفتقر أي من الجهات المتصارعة في إيجاد المبررات لارتكاب جرائم الذبح والخطف والاغتصاب والتشريد والطرد.

أما حالة الفلسطينيين في سوريا، فقد ظلّت على ثباتها منذ سنوات اللجوء الأولى، ولا زال الفلسطيني يُعامَل معاملة السوري في جميع مناحي الأنشطة والمهن دون حق التجنّس.

إن الوضع العام للفلسطيني في دول اللجوء وضع مشوب بعدم الاستقرار والقلق، وأحياناً الحرمان من الوظيفة أو العمل أو الاستفادة من الخدمات.

أثبتت تجربة العقود الماضية أن دول اللجوء لم تستطع استيعاب الفلسطيني أو تمكينه من الانصهار في مجتمعاتها، وذلك لأسباب موضوعية وأخرى

ذاتية، بل يمكن القول: إن شأن بعض الدول العربية شأن الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتي كانت مسكونة بالمسألة اليهودية، أصبحت تلك الدول العربية مسكونة بإشكالية القضية الفلسطينية وانعكاساتها عليها. وإذ لجأت أوروبا إلى حلّ المسألة اليهودية بإنشاء دولة لليهود في فلسطين وتصديرهم لها فإن على الدول العربية أن تعمل بنشاط وثبات لتصريف الفلسطينيين وإعادة تصديرهم إلى فلسطين.